

## وزارة النقل

قرار رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١

الصادر فى ١٦/٨/٢٠١١

## وزير النقل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانىء والمنائر والرسو والمكوث وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن سلامة السفن ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الموانىء التخصصية والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ بإضافة ميناء المعديية

إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن تنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الموانىء التخصصية ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تشغيل وإدارة الموانىء البترولية ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع النقل البحرى ؛

**قرر:**

**( المادة الاولى )**

يرخص لشركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت) بتشغيل وإدارة

ميناء المعديية البترولى الواقع بمنطقة المعديية - وفقاً للمنطقة المحددة بالإحداثيات الآتية :

خط عرض ١٦.٢٣ ٣١ شمالاً .

خط طول ٩.٢٠ ٣٠ شرقاً .

## ( المادة الثانية )

يسرى هذا الترخيص لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بموافقة وزير النقل بناءً على توصية صادرة عن اللجنة الدائمة للموانئ التخصيصية (قطاع النقل البحري) ما لم يطرأ ما يستدعي إنهاء الترخيص قبل هذه المدة وذلك بغرض خدمة أغراض الشركة وقطاع البترول وبارد التصنيع بالشركة بالإضافة إلى استقبال وحدات بحرية متنوعة لتحقيق هذا الغرض وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الموانئ التخصيصية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨١ لسنة ١٩٩٩

## ( المادة الثالثة )

يحظر استخدام الميناء في غير الغرض المرخص له - أو التنازل عن الترخيص لأي جهة أخرى إلا بعد موافقة وزارة النقل والنظر في إصدار ترخيص جديد في أي من هاتين الحالتين .

## ( المادة الرابعة )

يلتزم المرخص له بتطبيق كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه الوحدات البحرية التي تتراد الميناء بالتنسيق مع الجهات المعنية طبقاً للقوانين والقرارات واللوائح المنظمة لذلك .

## ( المادة الخامسة )

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

## ( المادة السادسة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير النقل

د/ علي زين العابدين سالم هيكل